

التضخم

أولاً: تعريف التضخم:

هناك تعريف عدة للتضخم لكن بشكل عام يُعرف التضخم بأنه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار. مما سبق فإن ظاهرة التضخم تتضمن ما يلي:

- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمراً وليس مؤقتاً؛
- أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم المواطنين.

لذلك، فإن أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يُمكن اعتباره تضخماً.

ثانياً: آثار التضخم:

- يؤثر التضخم على عناصر عديدة في الاقتصاد نذكر أهمها فيما يلي:
- **القوة الشرائية:** أي أن نفس الكمية من النقود تقابلها كمية أقل من السلع والخدمات مقارنة بالفترة السابقة، وهذا يؤدي إلى ضعف الثقة في العملة الوطنية كمخزن للقيمة والاتجاه نحو إنفاقها في الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعملات الأجنبية.
 - **الادخار:** ارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني أن نسبة أكبر من مداخل الأعدان الاقتصاديين ستوجه نحو الإنفاق وهذا يعني قدرة أقل على الادخار والاستثمار.
 - **ميزان المدفوعات:** إن الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات المحلية يُضعف من القدرة التنافسية للصادرات مما يؤثر سلباً على حجمها، كما أن الاقتصادات التي تشهد تضخماً كبيراً لا تمثل بيئة جاذبة للاستثمارات المباشرة، كما تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
 - **توزيع الثروة:** يؤدي التضخم إلى فوارق في توزيع الدخل لصالح أصحاب الثروات والمداخيل المرتفعة على حساب العمال والموظفين الأجراء أصحاب المداخيل الثابتة، حيث تعتمد السلطة النقدية على رفع الفائدة لمعالجة التضخم مما يزيد من مداخل أصحاب الثروات، في حين أن القيمة الحقيقية للأجور تنخفض.
 - **هيكل الإنتاج:** في حالة التضخم تتوجه رؤوس الأموال نحو قطاعات إنتاج السلع الاستهلاكية بسبب ارتفاع الأسعار وبالأرباح على حساب قطاعات إنتاج السلع الاستثمارية.

ثالثا: أنواع التضخم:

للتضخم عدة تصنيفات من أهمها:

- **تحكم الدولة في الأسعار:** ونجد نوعين من التضخم:
 - **تضخم ظاهر:** ويسمى أيضا بالتضخم الطليق أو المفتوح، حيث لا تتدخل الدولة تاركة الأسعار ترتفع بحرية حتى يتعادل الطلب والعرض تلقائيا
 - **تضخم مكبوت:** حيث تتدخل الدولة لتسقيف الأسعار، لكن هذا لا يلغي أسباب التضخم، فهو موجود لكن غير ظاهر بسبب تحمل الدولة عبأ الفارق بين الأسعار الحقيقية والأسعار المحددة، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.
- **شدة التضخم:** ونميز بين ثلاثة أنواع من التضخم:
 - **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم، حيث تستمر الأسعار في الارتفاع بسرعة وبنسب كبيرة، حيث قد تشهر الأسعار ارتفاعا يوميا بحيث تتجاوز نسبة التضخم 50% شهريا.
 - **التضخم غير الجامح:** أقل خطورة من الجامح، حيث تكون معدلات الزيادة في الأسعار أقل، ويمكن للسلطات النقدية التعامل معه، لكن في حالة فشل السياسة النقدية في كبحه، قد يتحول إلى جامح، بسبب التوقعات المتشائمة للأفراد حول المستقبل، مما يجعلهم يفضلون إنفاق مداخيلهم في الحاضر لتجنب فقدان قوتها الشرائية، مما يزيد الطلب على السلع ويفاقم التضخم.
 - **التضخم الزاحف:** وهو تضخم معتدل، ترتفع فيه الأسعار بشكل بطيء، حيث تكون نسبة التضخم أقل من 10% سنويا، ويختلف أثر هذا التضخم حسب طبيعة اقتصاد الدولة ونسبة التضخم المستهدفة من السياسة النقدية.
- **مصدر الضغط التضخمي:** حسب هذا التصنيف هناك أربعة أنواع:
 - **تضخم بضغط الطلب:** وهو ناتج عن ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع بحجم كبير ومتسارع يصعب مواكبته من جانب العرض (الإنتاج) خاصة على المدى القصير، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.
 - **تضخم بضغط التكاليف:** في هذه الحالة يأتي الضغط التضخمي من جانب تكلفة الإنتاج، حيث يدفع ارتفاع تكلفة عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج (المواد الأولية، الطاقة، الأجور،...) المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتعويض الارتفاع في التكاليف.

- **تضخم مستورد:** ويحدث هذا التضخم من خلال عمليات التجارة الخارجية، ففي حالة ارتفاع الأسعار في الخارج ستؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية في الخارج سيحفز المنتجين على تصديرها وبالتالي انخفاض المعروض المحلي وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار محليا بما يواكب الأسعار في الخارج.
- **توقعات التضخم:** حينما تشير التوقعات إلى أن الأسعار تتجه نحو الارتفاع، فهذا يدفع بالمعاملين الاقتصاديين إلى تضمين هذا الارتفاع المتوقع في تعاقداتهم المستقبلية وهذا ما يجعل التضخم واقعا بغض النظر عن العوامل الأخرى التي دفعت إلى توقع التضخم مما يجعل التوقع نفسه عاملا مهما من عوامل التضخم.

رابعا: قياس التضخم:

تهتم الجهات المعنية في الدولة لا سيما السلطة النقدية بقياس مستوى التضخم من أجل معالجته بهدف الحد من آثاره السلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع عموما، وتعتمد عادة على ما يُعرف بالأرقام القياسية لمتابعة تطور الأسعار خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن من خلال الرقم القياسي المقارنة بين السعر في فترة زمنية (فترة المقارنة) والسعر السائد في فترة أخرى (فترة الأساس). وهناك عدد من الأرقام القياسية التي تُستخدم لقياس التضخم أهمها:

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

ويُعتبر من أهم وأكثر الأدوات الإحصائية التي تُستخدم لقياس التضخم في مختلف دول العالم. ويتم حسابه عبر الخطوات التالية:

- أ. تحديد مجموعة من السلع الأكثر استهلاكاً من قبل أفراد المجتمع (السكن، الغذاء، الأدوية، التعليم،...)، بما يمثل سلة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك المتوسط؛
- ب. تسجيل أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة لنقطة زمنية محددة؛
- ج. حساب تكلفة سلة السلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة؛
- د. تحديد سنة واحدة كعام الأساس، كمعيار للمقارنة مع السنوات الأخرى؛
- هـ. حساب مؤشر أسعار المستهلك عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس مضروب في مائة:

$$\text{مؤشر أسعار المستهلك} = 100 \times \frac{\text{سعر سلة السلع والخدمات}}{\text{سعر السلة في سنة الأساس}}$$

ومعدل التضخم يمثل النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلك بين فترتين زمنيتين

وتعتمد هذه المراحل على منهجية لتركيب الرقم القياسي والتي يمكن تحديده في العناصر التالية:

- **سلة المستهلك:** وهي مجموعة السلع والخدمات التي يُقبل عليها المستهلك، ويتم تحديدها من واقع مسح دخل وإنفاق الأسر.
- **سعر المستهلك:** هي كمية النقود التي يدفعها المستهلك للحصول على سلعة أو خدمة ما.
- **الأوزان الترجيحية:** تُعطى لكل سلعة أو خدمة في سلة المستهلك، ويتم استخلاصها من نتائج مسح دخل ونفقات الأسر، ويتم التعبير عنها بنسبة الإنفاق على تلك السلعة أو الخدمة من إجمالي الإنفاق العام في مسح نفقات ودخل الأسر.
- **أسعار سنة الأساس:** هي متوسط أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويتم مقارنة الأسعار الجارية بها. ويجب عند اختيار سنة الأساس مراعاة اختيار سنة اعتيادية تكون خلالها الأسعار طبيعية ومستقرة بعيدا على الأزمات التي تؤثر في النمط الاستهلاكي لأفراد المجتمع.
- **أسعار سنة المقارنة:** عبارة عن أسعار السلع والخدمات التي تتضمنها سلة المستهلك ويتم جمعها بشكل منتظم مع المحافظة على نفس مواصفات تلك السلع والخدمات كما وردت في سنة الأساس.
- **مجموعة الإنفاق:** هي مجموعة من السلع والخدمات المتضمنة في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقوم المستهلك بالإنفاق عليها للأغراض المعيشية. وتُكون مجموعة الإنفاق مجموعة رئيسية متجانسة تتضمن مجموعات أصغر منها وكل واحدة تحتوي بدورها على عدد من السلع والخدمات الفرعية.

إضافة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لدينا:

2. **الرقم القياسي لأسعار المنتجين أو الجملة:** يقيس التطور في مستوى أسعار السلع المتبادلة ما بين المنتجين المحليين (مكونات الإنتاج)، وبعض الخدمات.
3. **مكش الناتج المحلي الإجمالي:** هو مؤشر يقيس التغير في جميع أسعار السلع والخدمات في بلد ما، وذلك عن طريق المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذلك فهو يشمل جميع ما تم إنتاجه في البلد لسنة معينة.

خامسا: معالجة التضخم عن طريق السياسة النقدية:

إن تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ عليه يُعتبر من أهم أهداف البنك المركزي لأي دولة، وتُشكل ظاهرة التضخم تهديدا مستمرا لهذا الاستقرار. وللوصول لهذا الهدف يستخدم البنك المركزي

مختلف أدوات السياسة النقدية المتاحة له، وقد تم التطرق سابقاً لأهم هذه الأدوات ضمن فصل البنك المركزي، لذلك سنذكر هذه الأدوات في سياق معالجة التضخم:

1. **الاحتياطي القانوني:** يستخدم البنك المركزي هذه الآلية في معالجة التضخم عن طريق رفع نسبة

الاحتياطي القانوني مما يخفض من قدرة الجهاز المصرفي على تقديم الائتمان (الإقراض) وبالتالي تخفيض القدرة على إنشاء نقود الودائع أو بتعبير آخر التخفيض في المضاعف النقدي. تُعتبر هذه الأداة هي الأكثر فعالية في مواجهة التضخم لدى الدول المتخلفة نظراً لافتقارها لأسواق مالية ونقدية نشطة وفعالة.

2. **سعر إعادة الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم في حالة التضخم بهدف رفع

تكلفة الحصول على السيولة لدى الجهاز المصرفي مما يدفع البنوك إلى رفع سعر الفائدة على القروض وبالتالي تخفيض حجم الطلب على القروض ومنه القدرة على إنشاء نقود الودائع. تُعتبر هذه الأداة مهمة جداً في الدول ذات السوق النقدية المتطورة والنشطة، وتعتمد فعاليتها على مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي للحصول على السيولة وأنواع الأنشطة التي تمولها البنوك التجارية.

3. **السوق المفتوحة:** يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع الأوراق المالية والتجارية

لامتصاص جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف خفض معدل التضخم. وتعتمد فعالية هذه الأداة على مدى تقدم واتساع السوق المالي والنقدي، لذلك فهي تعتبر أداة فعالة في الدول ذات الأسواق المالية والنقدية النشطة.

بالإضافة إلى هذه الأدوات لدينا أدوات التأثير المباشر المذكورة سابقاً وهي تأطير القروض والتسهيلات الدائمة والخطاب الأدبي والتي تُعتبر أدوات ذات التأثير المباشر في الكتلة النقدية وهي أقل استخداماً لكن البنوك المركزية قد تلجأ إليها في حال عدم فعالية الأدوات ذات التأثير غير المباشر المذكورة أعلاه (الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة).